ظاهر والا اى وان لم ينقطع كلامه بشئ من ذكر فلا يخلو اما ان ينتهى ادلته الى
امر ضرورى القبول اولا ينتهى اليه ويكون ذكر الامر ضرورى القابل قد يكون
بان يكون بديهيا جليا لا يحتاج الى الاستدلال عليه فيصدقه السائل ويقبله
بالضرورة اما قبل التنبيه او بعده وقد يكون بان يكون مما يرضاه السائل و
يقبله ويكون قانعا اياه بسبب من الاسباب وان كان مما يحتاج الى الدليل
فى الواقع واذا لم يخل الواقع عن الانتهاء وعدمه فان كان الاول يلزم
الالزام وهو ايضا ظاهر وان كان الثانى اى عدم الانتهاء الى امر ضرورى القبول
يلزم الافحام لانه يلزم التسلسل من طرف المبدأ اى العلة او عجزه المعلل عن
الدليل وبيان لزوم الامرين انه اذا لم ينتهى ادلته المعلل الى امر ضرورى القبول
فاما ان ينتهى الى شئ لا يقبله السائل ولا ينتهى الى شئ اصلا فان كان الاول فهو الامر الثانى
اعنى عجز المعلل عن الدليل وذكر الامر الثانى ظاهر فى افحام المعلل وان كان الثانى اى
لا ينتهى ادلته الى شئ اصلا يجب ان يستدل بادلة غير متناهية يتوقف بعضها على بعض
من جهة التصديق فان كان بين تلك ادلة التوقف من جهة التحقق والثبوت ايضا يلزم
التسلسل من كلتا الجهتين والا يلزم التسلسل فى علوم مرتبة غير متناهية متعلقة بادلة غير
متناهية والتسلسل من طرف المبدأ محال بالبين فى موضوعه واشار اليه بقوله والاول محال
اى يمتنع فى نفس الامر وبتقدير تسليمه اى وان سلمنا ان التسلسل ليس بمحال فى الواقع لكن
يلزم افحام المعلل ايضا لانه لا يمكنه اثبات امر فى زمان واحد لانهاية لها

وهو محال

وهو محال لانه خارج عن طوق البشر لانه يقتضى ايراد ادلة غير متناهية فلا
يكون مقدورا لمن يكون زمان ايراده الادلة محصورا بين النهايتين
واعلم ان بعضا من شراح هذه الرسالة اورد ههنا بحثا آخر قد اخرجه عن
وهو التسلسل فى المبدأ على ما هو المذكور اما يستقيم على تقدير مع السائل دليل المعلل
على طريق المناقضة والنقض الاجمالى اما اذا عارضه السائل ومنعه المعلل او
معانا قضة او معارضة او نقضا فكيف يكون هذا علة لدليل المعلل على
المذكور فلا بد من بيان ثم اجاب عنه فقال ان كل ما يذكره المعلل من النقض
اجمالا تفصيلا ومن المعارضة فهو يقوى دليله وكل ما هو كذلك فدليله
يحتاج اليه وبيان صغراه بان كل ما يذكره المعلل ينقطع به كلام السائل وكل
ما ينقطع به كلام السائل فهو سبب لثبوت دليل المعلل واما الكبرى فادعى
بداهتها ثم ضم نتيجة القياس المذكور وهو ان كل ما يذكره المعلل وتلك القابلية
بحسب ان يكون لازمة لذكر المحل والا لزم التسلسل فى القابليات الغير المتناهية فعلى
هذا يكون محصل الكلام الا كل ما هو محل الحوادث لا يخلو عن الحوادث
اللازمة وكل ما لا يخلو عن الحوادث الازمة فهو حادث فينتج فيما المنع المذكور
وهو ظاهر ثم للسائل ان يمنع لزوم التسلسل المحال فيقول انما يلزم ذلك لو كانت
القابليات امورا يتوقف بعضها على بعض الى اول لكنه ممنوع
كيف وانتفاء نسبة بين القابل والمقبول كما مر فيما سبق فيكون متأخرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)